

ميريام سكاف: حيط زحلة ليس واطيا

بيروت: أعلنت ميريام طوق سكاف أرملة الوزير السابق الياس سكاف رئيس الكتلة الشعبية في زحلة «ان حائط مدينة زحلة ليس واطيا». وقالت في ختام قداس اقيم في نكزي مرور اربعين يوما على وفاة زوجها، ان هذه الكلمة قالها الراحل وأنا أكررها، غامرة من قناتة بعض من يتغنون بالسماء. وتحدث احد مسؤولي الكتلة الشعبية في زحلة مؤكدا تبني الكتلة لوصية الياس سكاف بتولي زوجته ميريام زعامة الكتلة.

إلى كل لبناني عاشق للحياة ومحب للأمل
تعبر ركم الأراضي والبحار لتصاكم بالفالي لبنان
تتابعوا أخباره، ولاقنن معا أهم القضايا
في وطنكم الثاني الكويت

lebnews@alanba.com.kw

الأنباء لبنانية

ردا على الكلام عن تجميد الحراك باتجاه رئيس «المردة»

سعد الحريري يتصل بفرنجة لتأكيد المتابعة الرئاسية ومفتي لبنان يدعمه وأمين «المستقبل» يعتبر «كلمته العليا»



(محمود الطويل)

مسيرة امام حرش بيروت لطلاب في المجتمع المدني في لبنان من اجل العدالة المناخية

سلام ألقى سفره لباريس بعد عرقلة إطلاق العسكرين

وعلمت «الأنباء» ان مصدر العرقلة هذه المرة النظام السوري الذي كان عليه اطلاق عدد من النساء الموقوفات بالمقابل، لكن يبدو ان خلافا حصل حول بعض الاسماء. ويتولى موفد قطري الاتصال بالتنسيق مع المدير العام للأمن العام اللواء عباس ابراهيم.

بيروت: أعلن رئيس الحكومة تمام سلام إلغاء سفره الى باريس للمشاركة بمؤتمر المناخ العالمي منتصف الليل الفائت، بعدما تعرقلت عملية تبادل العسكريين اللبنانيين المحتجزين لدى جبهة النصرة، بموقوفين للنصرة في لبنان، وهو الذي ينتظر نجاح العملية ليكون باستقبال العسكريين المحررين.

مصدر ماروني رفيع لـ «الأنباء»:

التسوية «الحريرية» ستنتهي بشخصية أكثر طراوة وديبلوماسية من سليمان فرنجة

رئاسة مقربة من النظام السوري وعلى علاقة جيدة مع حزب الله، وذلك لترويضها في سياق سياسة سحب المساط اللبناني من تحت أقدام الأسد - خامنئي، إلا ان هذا المسار جوبه برفض الغالبية العظمى من الموارنة، بلدي ان القواعد الشعبية لحزب القوات اللبنانية تفصل العماد عون على فرنجة رئيسا، وكذلك القواعد الشعبية العونية تفضل د.جعجع على فرنجة، وذلك بسبب انغماس الأخير في علاقة أخوية مع الرئيس الأسد، ناهيك عن أن حزب الكتائب عدل عن دعمه لتسوية الحريري بعدما تبين له ان قواعده الشعبية بواد ودعمه ترشيح فرنجة بواد آخر.

بيروت - زينة طيارة

رأى مصدر ماروني رفيع أن التسوية الرئاسية بصيغتها الراهنة محققة بمخاطر عديدة أخطرها توسيع الشرح بين المسيحيين عموما والموارنة خصوصا، علما أن الفتور بين الرابية وبنشعي عمره أربعة أشهر، وقد يتحول بفعل ترشيح فرنجة من قبل الحريري - جنبلاط - بري إلى خصومة دائمة، مبرها في المقابل عن يقينه بأن هذه التسوية على جديتها لن تصل إلى النتيجة المطلوبة منها، لأنه لا العماد عون مستعد للترجع عن ترشيح نفسه، ولا سليمان فرنجة يستطيع الخروج من توبه المسيحي، خصوصا بعدما تبين له ان الطريقة التي أيدت بها التسوية تركت انطباعا غير مرغوب في الشارع المسيحي. وأكد المصدر في تصريح لـ«الأنباء» أن التسوية الحريرية ستنتهي حكما بالعودة إلى شخصية أكثر طراوة وديبلوماسية من سليمان فرنجة، تكون مرغوبة من 8 آذار وتقبل بها 14 آذار، مشيرا إلى أن الحريري، يبحث عن شخصية

مع احتفاظ الكتائب بهامش لتغيير الاتجاه. وتعتبر اوساط المردة ان هذا الموقف في حال الاستمرار عليه ينطوي على خرق للتحالف الذي رعاه البطريك الماروني بشارة الراعي بين القادة الموارنة الاربعة: الرئيس امين الجميل، العماد ميشال عون، د.سمير جعجع، وسليمان فرنجة والذي تعاهد فيه هؤلاء على ان يدعم الثلاثة منهم الرابع الذي يفوز في السياق الي بعيدا.

وتخشى هذه الاوساط لـ «الأنباء» ان يؤدي خرق هذا التفاهم من قبل القادات الثلاث الأخرى إلى اسقاط هذا التفاهم، وبالتالي إلى تحول رئاسة الجمهورية إلى خارج نطاق المرشحين المصنفين بـ «الاقوياء».

وفي مجال الاوزان العديدة في مجلس النواب، يقول ربيع الهبر الخبير في الاحصاءات التيابية والانتخابية ان 79 نائبا في جلسة انتخابية، فرنجة بوسعة تأمين حضور 79 نائبا في جلسة انتخابية، بينما المطلوب لتأمين نصاب الثلثين 85 نائبا، الامر الذي يمكن تأمينه بسهولة، خصوصا اذا انضم اليه نواب حزب الله (13 نائبا) والنائب نقولا فتوح وعدد من النواب المسيحيين.

اما المعارضون المقترضون فيضمون كتلة العماد عون (17 نائبا) والقوات اللبنانية (8 نواب) وحزب الكتائب (5 نواب) وعددا من المستقلين بما مجموعه 32 نائبا. اما المؤيدون المقترضون فهم: كتلة المستقبل (34 نائبا) واللقاء الديموقراطي برئاسة وليد جنبلاط (11 نائبا) وحزب الله (13 نائبا) وحزب الله (13 نائبا) فالنواب المستقلون.

والتحاور والتكاشف والتصالح فيما بينها.

ورد على ريدو الفعل المتباينة وحيانا المتناقضة داخل تيار المستقبل حول ترشيح سليمان فرنجة للرئاسة، قال الامين العام لتيار المستقبل احمد الحريري في احتفال بطرابلس: عندما يقول سعد الحريري كلمته في اي مبادرة فلا كلمة تعلق فسوق كلمته في تيار المستقبل.

وإضافة ان تيار المستقبل يخوض المواجهة من اجل تسوية وطنية شاملة. وتابع في خطاب له في طرابلس بافتتاح مدرستين بانها الحريري وبحضور اركان المستقبل في عاصمة الشمال: يخطئ من يظن ان كرة التسوية في ملعبنا، فافكرة في ملعب الجميع، اما ان نسجل الاهداف لمصلحة الجميع واما ان نشرع مرمي لبنان لاهداف الآخرين.

وكان النائب وليد جنبلاط ابلى اللقاء النيابي الديموقراطي الذي اجتمع برئاسته ان تسوية ترشيح النائب سليمان فرنجة جمدت. بدورها، قناة «اوت.تي.في»

مصادر لـ «الأنباء»:

أوساط فرنجة

تذكر تفاهم

«الموارنة الأقوياء»

وإحصاءات تعطي

95 صوتاً نيابياً

ضد 32

مصادر في

بيروت - عمر حنجر

بعض الغموض بدأ يحاصر مشروع التسوية السياسية القائم على ترشيح النائب سليمان فرنجة لرئاسة الجمهورية، وهذا كان موضوع اتصال هاتفي اجراه الرئيس سعد الحريري مع النائب فرنجة اول من أمس ضمن اطار اتصالاته الرئاسية البعيدة عن الاعلام.

وضمن هذا الغموض موقف حزب الكتائب الذي تشاور مع العماد ميشال عون ثم مع د.سمير جعجع ضمن نطاق جولة المواقف المسيحية تحديدا لجهة ترشيح فرنجة او لجهة قانون الانتخاب العنيد، والذي سيطرح اليوم امام اللجنة النيابية المعنية في مجلس النواب.

وتكررت مصادر في «المستقبل» لـ «الأنباء» ان اتصال الحريري بفرنجة هدف الى استطلاع الموقف ولتأكيد استمرار الحراك الرئاسي ردا على ما بدأ يجري تداوله في بيروت حول تجميد مبادرته الرئاسية.

وصب في هذه الخاتمة تأكيد مفتي لبنان الشيخ عبداللطيف دريان ان المسلمين في لبنان مع المبادرات الخيرة الساعية إلى انتخاب رئيس للجمهورية واعادة الحياة الي كل المؤسسات الدستورية في لبنان واضفاء الأمن والاستقرار في الوطن.

ووجه دريان تحية إلى الرئيس سعد الحريري صاحب المبادرات الوطنية لانتهاء الازمات التي تعصف بلبنان، كما وجه تحية إلى كل المرجعيات السياسية التي تسعى دائما إلى التآلف والتماكك والتعاضد

متى يصل الرئيس إلى بعدا؟

بيروت - د.ناصر زيدان

انتخاب سليمان فرنجة رئيسا للجمهورية ستؤدي فيما لو حصلت - إلى اراحة الاجواء المتعلقة بالاتفاق على قانون جديد للانتخابات، واطلاق عجلة العمل التشريعي في مجلس النواب، وربما، زيادة وتيرة تصريف الأعمال لدى حكومة الرئيس تمام سلام.

أوساط سياسية مواكبة عن كثب لما يجري من اتصالات، ترى: أن الإسراع في تنفيذ مبادرة الرئيس سعد الحريري الرئاسية، متوقف بالدرجة الأولى عند قرارى العماد ميشال عون والكتور سمير جعجع، لأن أصحاب المبادرة حريصون بالمقام الأول على إرضاء الفريقين، ولكون كل من عون وجعجع مرشحان متنافسان على المنصب.

مما لا شك فيه، أن التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية مرجحان إلى أبعد الحدود في التعامل مع المبادرة، ففرنجة حليف لعون، وكان محسوبا على ذات الفريق السياسي، وهذا يفرض على عون مراعاة الموقف من الناحية الأدبية على الأقل. أما جعجع، فهو يتهيّب بالموقف، لأنه قد يتهّم بتضييع فرصة ذهبية لإنهاء الشغور الرئاسي الحاصل منذ سنة وستة أشهر، وهذا الموقف بدوره سيحرجه في الشارع المسيحي المتلهف لرؤية رئيس عتيد للبلاد.

تأييد حزب الكتائب للمبادرة الرئاسية على خلفية حماسته لإنهاء الفراغ، وكذلك الأمر الارتياح الذي بدا في أوساط الكنيسة، مضافين إلى تأييد مجموعة من النواب المستقلين، كل ذلك يزيد من حرجة التعاطي مع الموضوع عند الحليفين اللودين - أي عون وجعجع - لأن عرقلة التسوية ستعكس سلبا عليهما، مهما كانت النتائج، فإذا سقطت المبادرة، سيخسرون كونهما مرشحين أساسيين، وربما تنعكس على تدني مستوى شعبيتهما، وإذا نجحت المبادرة، وانتخب فرنجة، فسيتكون الرئيس العتيد وصل إلى بعدا من دون أي مساعدة من قبلهما، وهذا بالتأكيد سيؤثر على علاقتهم المستقبلية معه.

معظم الأطراف السياسية اللبنانية تلقت جدية الكلام عن التسوية. وقد تعاملت مع هذا الكلام بواقعية أكثر بعد الإشارة التي أطلقها السيد حسن نصرالله في خطابه الذي أعقب التفجير الإرهابي الذي استهدف برج البراجنة، وسجل فيه تراجعاً واضحاً عن الثوابت التي كان قد أعلنها في خطابه السابقة، لاسيما فيما يتعلق بالمف الرئاسي، وفي التراجع عن مهاجمة دولة التليمية فاعلة معنية بلبنان، وللبنان مصالح كبيرة معها.

حزب الرئيس سعد الحريري الكلام عن التسوية إلى مبادرة، وتبين أنها تحمل موافقات ضمنية مسبقة من أطراف داخلية وخارجية، وهي جدية جدا، ويمكن لها أن تشكل مرجحا من المآزق الذي تعيشه البلاد من جراء الفراغ والشلل في مؤسسات الحكم الرئيسية، وبصرف النظر عما أعلن من تحركات في اتجاه تنفيذ المبادرة - أو ما بقي منها في السر - فإن اجتماع الرئيس سعد الحريري مع النائب سليمان فرنجة في باريس، كان مثمرا، وفقا لوصف مصدر مطلع، وعلى ضوء هذا اللقاء حصلت اجتماعات في باريس ضمت الحريري مع رئيس اللقاء الديموقراطي وليد جنبلاط ومعه الوزير وائل أبوفاور من جهة، والحريري ورئيس حزب الكتائب النائب سامي الجميل من جهة ثانية، وأعقب هذه الاجتماعات مروحة واسعة من الاتصالات الهاتفية شملت العديد من القيادات السياسية في بيروت، خصوصا مع الرئيس نبيه بري، ومع قيادات أساسية في قوى 14 آذار.

توليفة التسوية الرئاسية جاهزة وقابلة للتطبيق - وفقا لتأكيدات مراجع مواكبة - ويمكن لهذه التوليفة أن تتجاوز الكثير من نقاط التعقيد المرتبطة بالتطورات الساخنة في المنطقة - تحديدا منها الناتجة عن اسقاط الطائرة العسكرية الروسية فوق الأراضي التركية - كما أن نجاح عملية

قانون الانتخابات: جزء من التسوية أم يحذف منها؟!

مع «المستقبل» والاشتراكي مشروعا مشتركا بين الأكثرين والنسبي. وتقول مصادر إن القوات والتيار الوطني الحر يدركان أن كلا المشروعين سيسقطان، الأول بفعل المعارضة السنوية الشديدة المتمثلة في تيار المستقبل، ما سيفقد تغطية ميثاقية مطلوبة، كذلك سيسقط مشروع القوات وحليفها بفعل المعارضة الشيعية المتمثلة بحزب الله وأهل، علما أن جنبلاط تبرأ منه مؤخرا أيضا، ما يؤدي تلقائيا إلى العودة إلى البحث عن مشروع قانون انتخابي جديد. السؤال: في حال اتصل أو تملص «المستقبل» و«الاشتراكي» من القانون المخلط (الاكثري والنسبي) الذي اتفقا عليه مع «القوات»، وفضلا البقاء عند القانون الحالي (قانون الـ 60) أي خيار للقوات اللبنانية، مع العلم أنها الأكثر تضررا من قانون الـ 60، وأن العودة إلى القانون الأرثوذكسي لم تعد ممكنة؟! فهل يكون الخيار هو تأييد القانون النسبي مع شروط وتعديلات ام التلويج، في حال بقي قانون الـ 60، بورقة تحالف انتخابي مع عون رغم استمرار الخلاف السياسي، فيتقدم التكتيك على الاستراتيجية لمر في حسابات القوات مع عون بعدما تقدم تكرارا في حسابات المستقبل مع حزب الله؟

الاقتراع وتقسيم الدوائر. ورغم أن كل ما يدور حول القانون استهلك منذ سنوات، وحيث إن النقاش لم يعد يحمل منذ عام 2005 أي تفصيل لم يتم البحث فيه، إلا أن ثمة من يرى احتمالا لخاط الأوراق، في حال أعاد التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية درس مشروع قانون للقتار والقوات مستمران في تنسيقهما المشترك، كما حصل بالنسبة إلى الجلسة التشريعية، وهما الآن في طور الإعداد ليحدث مشترك حول قانون الانتخاب على مستويين: الأول إبقاء القانون أولوية سياسية حاليا، وعدم تغييره عن جدول أي حوار ثنائي أو موسع. وكان العماد عون طرح تأييده لقانون انتخابات على أساس النسبية مع 15 دائرة، وسرعان ما لاقاه به الأمين العام لحزب الله ومن ثم الرئيس بري في تأكيده لا أن انتخابات إلا على أساس النسبية. أما الدكتور جعجع، وهو المعنى بالنقاش والحوار مع عون تحت سقف ورقة النوايا، فهو رفض المشروع فورا، لأن النسبية بالمطلق تعزز التطرف بحزب رايه، وهو لا يمكن أن يقبل بها حفاظا على الوجود المسيحي وعلى الإسلام المعتدل. والقوات كان سبق أن أعدت

ولكن آخر المعلومات السياسية تفيد بأن «حوارات الكواليس» لاسيما «كواليس باريس» تناولت حصرا موضوعي رئاسة الجمهورية والحكومة، على أن تقف «التسوية» عند هذا الحد ولا تتجاوزها إلى قانون الانتخاب الذي يبقى «عقدة العقدة» و«أم العمارك السياسية»، وبالتالي يكون تجميد قانون الانتخاب السياسي وعدم المضي قدما في موضوع «النسبية» هو الثمن السياسي الذي يحصل عليه «المستقبل» في حال سار في تأييد خيار رئيس من 8 آذار (سليمان فرنجة)، لأن نقطة قوة «المستقبل» الأساسية تكمن في امتلاكه أكبر كتلة نيابية (40 نائبا)، وأي قانون جديد «نسبي» سيقطع هذه الكتلة إلى حدود النصف (20 نائبا). ولذلك فإن «المستقبل» يحاذر القانون الجديد للانتخابات ولا يتحمس لإجراء انتخابات جديدة وهو الذي كان أكثر المتحمسين للتמיד للمجلس النيابي.

لم يعد مهما ترقب ماهية الدور الذي يمكن أن تضطلع به لجنة درس قانون الانتخاب من غير أن يخفي كثيرون أن مهمتها صعبة وشبه مستحيلة. وتبدأ اللجنة الحالية مهمتها من حيث انتهت لجنة التسعة في يناير 2014، التي أخفقت في التوصل إلى توافق على قانون انتخاب واختلف فرقاؤها على نظام

بيروت: لا يقل قانون الانتخابات الجديد أهمية وصعوبة عن رئاسة الجمهورية، لا بل يبدو الاتفاق على قانون جديد للانتخابات أصعب و«أعقد» من الاتفاق على رئيس جديد للبلاد. فإذا كان «الرئيس» يرأس الجمهورية لست سنوات من دون أن يحكمها، فإن قانون الانتخابات هو الذي يحدد هوية من يحكم لبنان لسنوات وربما لعقود طويلة. وإذا كان المسيحيون يشكون من خلل في التمثيل والتوازن، فإن هذه الانتخابات ستكون هامة جدا. ولذلك فإن «المستقبل» يحاذر القانون الجديد للانتخابات ولا يتحمس لإجراء انتخابات جديدة وهو الذي كان أكثر المتحمسين للتמיד للمجلس النيابي.

برز في كل جلسات الحوار الوطني التي عقدت حتى الآن، برز التنافس جليا بين رئاسة الجمهورية وقانون الانتخابات، وبرز الخلاف خلافا على الأولويات: الاتفاق على الرئيس أولا أم على قانون الانتخابات؟! وهذا الخلاف يمكن تسويته عبر مبدأ «التسوية الشاملة» التي تعني الاتفاق على «سلة واحدة» تضم رئاسة الجمهورية والحكومة وقانون الانتخابات، فلا يكون انتخابا للرئيس الجديد إلا إذ حصل توافق على قانون الانتخاب، ويترجم هذا الاتفاق عمليا وتجري انتخابات نيابية على أساس القانون الجديد بعد انتخاب الرئيس وتشكيل حكومة جديدة انتقالية تكون «حكومة انتخابات».

تقرير إخباري